

التقرير الإقليمي الثاني حول النمو الاقتصادي ومخرجات سوق العمل في شمال أفريقيا 2018 - 2021: التطورات خلال عصر كوفيد-19 حالة مصر



اكتوبر 2022

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2022

نُشر للمرة الأولى في عام 2022

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، على أنه يجوز استنساخ مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يُشار إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يُوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) بمكتب العمل الدولي في جنيف CH-1211 (Geneva 22,) Switzerland أو عن طريق البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. ويرحب مكتب العمل الدولي بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين في إحدى منظمات حقوق الاستنساخ عمل نسخ وفقاً للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. لمعرفة منظمة حقوق الاستنساخ في بلدك، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.ifrro.org.

التقرير الإقليمي الثاني بشأن الوظائف والنمو في شمال أفريقيا (2018-2021): التطورات خلال عصر جائحة كوفيد-19
مكتب العمل الدولي - القاهرة: منظمة العمل الدولية، 2022

ISBN: (Print) 9789220381342

ISBN: (Web PDF) 9789220381359

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، المتوافقة مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي منطقة أو أي إقليم، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

تقع مسؤولية الآراء المُعبر عنها في المقالات والدراسات وغيرها من المساهمات على عاتق مؤلفيها وحدهم، ولا يشكل النشر مصادقة من مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

لا تعني الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن عدم ذكر شركة أو منتج تجاري أو عملية معينة ليس علامة على رفضها.

يمكن الحصول على معلومات بشأن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/publns

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ومحتوى هذا المنشور هو مسؤولية منظمة العمل الدولية وحدها ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

منشورات منظمة العمل الدولية في القاهرة:

9 شارع الدكتور طه حسين - الزمالك - القاهرة - مصر

الهاتف: 27350123 (+202)

الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/cairo

طُبِعَ في مصر

◀ شكر وتقدير

فريق تقرير منتدى البحوث الاقتصادية

الباحثون الرئيسيون:

راجي أسعد، كارولين كرافت، محمد علي مرواني

مؤلفو الفصول:

لمحة عامة عن الفصل:

راجي أسعد، كارولين كرافت، محمد علي مرواني، روبي شونج، آفا لا بلانت، إلهان عمر، سارة وهبي

الفصل الخاص بمصر:

شهير زكي، محب سعيد

الفصل الخاص بالمغرب:

فوزية اجانوي Fouzia Ejjanoui

الفصل الخاص بالسودان:

كارولين كرافت، سامية محمد نور، عبيد الله م. عبيد الله

الفصل الخاص بتونس:

عبد الرحمن الاهجا Abdel Rahman El Lahga، محب سعيد

المساعدون في البحث:

ساره وهبي، إيميلي وجسيسزينسك، روبي شونج، آفا لا بلانت، إلهان عمر

مدير البرنامج:

ياسمين فهم

منسقا البرنامج:

بسنت عاطف، نعمة الله السيد

الاتصال والتوعية السياسية:

شيرين غنيم، ناميس نبيل، روميش فايتيلنجام

فريق منظمة العمل الدولية

مكتب القاهرة:

إيريك أوشلين، لوكا فيدي، فالنتين أوفلوخ، مروة الفقي، جريتا كارتوشتي، نور عشموي

مكتب المغرب:

سامية أوزجان

مكتب تونس:

سليم الأوسلاتي

مكتب السودان:

أليكسيو موسيندو

التحرير والترجمة:

جين روس

تصميم الجرافيك للتقرير:

كريميدا

◀ قائمة المحتويات

4.....	شكر وتقدير
5.....	قائمة المحتويات
6.....	قائمة الاشكال
6.....	قائمة الجداول
7.....	قائمة الاختصارات
8.....	قائمة المصطلحات
10.....	1. المقدمة
11.....	2. تطورات الاقتصاد الكلي
12.....	◀ 2.1 النمو الذي تقوده القطاعات كثيفة رأس المال وبعض الخدمات
13.....	◀ 2.2 مزاحمة مطلوبات الحكومة للقطاع الخاص في الإئتمان المحلي
14.....	◀ 2.3 مناخ استثماري يتسم بالتحديات
15.....	◀ 2.4 تقلب الصادرات والاستثمارات
16.....	◀ 2.5 وضع خارجي حرج
17.....	3. تطورات سوق العمل
18.....	◀ 3.1 معدل المشاركة في القوى العاملة
18.....	◀ 3.2 معدل التشغيل إلى عدد السكان
19.....	◀ 3.3 معدل البطالة
20.....	◀ 3.4 الشباب خارج دائرة العمالة و التعليم و التدريب (NEET)
21.....	◀ 3.5 معدل العمالة الناقصة (البطالة المقنعة) المرتبطة بالوقت
23.....	◀ 3.6 نوع العمل
24.....	◀ 3.7 توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي
25.....	4. الخاتمة
28.....	5. الملحق
29.....	6. المراجع

◀ قائمة الاشكال

- الشكل 1. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)..... 11
- الشكل 2. الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (معدلات النمو - %)..... 12
- الشكل 3. الائتمان المحلي (%) من إجمالي الائتمان المحلي)..... 13
- الشكل 4. نسبة الشركات المصرية التي تصنف قيود الأعمال على أنها شديدة..... 13
- الشكل 5. الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الطلب (نسب مئوية)..... 15
- الشكل 6. معدلات نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي..... 15
- الشكل 7. الدين الخارجي..... 16
- الشكل 8. المعدل ربع السنوي للمشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة) حسب الجنس والمستوى التعليمي (2018-2021)..... 17
- الشكل 9. نسبة التشغيل ربع السنوية إلى عدد السكان حسب الجنس والتحصيل العلمي (2018-2021)..... 18
- الشكل 10. النسبة المئوية لمعدل البطالة المعياري الفصلي للقوى العاملة في الفئة العمرية (18-64 سنة) حسب الجنس ومستوى التعليم (2018-2021)..... 19
- الشكل 11. المعدل الفصلي لعدم الالتحاق بالعمالة أو التعليم أو التدريب (NEET) بالنسبة للشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا) حسب الجنس والتحصيل العلمي (2018-2021)..... 20
- الشكل 12. العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت حسب الجنس والمستوى التعليمي..... 21
- الشكل 13. العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت حسب الجنس ونوع العمل..... 21
- الشكل 14. معدل العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت حسب النشاط الاقتصادي..... 22
- الشكل 15. توزيع العمالة (النسبة المئوية للعاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 سنة) حسب نوع العمل والجنس..... 23
- الشكل 16. توزيع العمالة (النسبة المئوية للعاملين في الفئة العمرية 18-64 سنة) حسب النشاط الاقتصادي والجنس..... 24

الملحق

- الشكل (أ-1): معدل المشاركة في القوى العاملة ربع السنوي (النسبة المئوية للسكان ما بين 18-64 سنة) حسب الجنس والعمر (2018-2021)..... 26
- الشكل (أ-2): نسبة التشغيل الفصلية إلى عدد السكان حسب الجنس والعمر (2018-2021)..... 26
- الشكل (أ-3): النسبة المئوية لمعدل البطالة القياسي الفصلي للقوى العاملة في الفئة العمرية من 18-64 سنة حسب الجنس والعمر (2018-2021)..... 27
- الشكل (أ-4): نسبة التشغيل الفصلية إلى عدد السكان حسب الجنس والعمر (2018-2021)..... 27

◀ قائمة الجداول

- الجدول 1. التوزيع القطاعي للاستثمارات العامة (%)..... 15

◀ قائمة الاختصارات

مشروع النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا (أضواء)	ADWA
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر)	CAPMAS
الجهاز المركزي للإحصاء (السودان)	CBS
البنك المركزي التونسي	CBT
مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19)	COVID-19
مديرية الدراسات والتوقعات المالية (المغرب)	DEPF
الجنه المصري	EGP
منتدى البحوث الاقتصادية	ERF
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
إجمالي الناتج المحلي	GDP
المندوبية السامية للتخطيط (المغرب)	HCP
منظمة العمل الدولية	ILO
المعهد الوطني للإحصاء (تونس)	INS
صندوق النقد الدولي	IMF
الدرهم المغربي	MAD
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
المشاريع متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم	MSMEs
خارج دائرة العمالة أو التعليم	NEE
خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب	NEET
مبادرة الوصول الحر للبيانات الجزئية	OAMDI
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
سنوياً	.p.a
البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة (تونس)	PNAFN
ربع سنوي	Q
نظام المساعدة الطبية (المغرب)	RAMED
برنامج دعم الأسر السودانية	SFSP
المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم	SMEs
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	UN-ESCWA
الدينار التونسي	TND
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة	UNECA
الدولار الأمريكي	USD

◀ قائمة المصطلحات

الباحثون عن عمل المثبطون: هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، ولم يشغلوا وظيفة ما، وكانوا يرغبون في العمل ومتاحين كذلك للعمل، ولكنهم لم يبحثوا عن عمل ما خلال الأسبوع المرجعي.

العاملون: هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، وشاركوا على الأقل لمدة ساعة واحدة في النشاط الاقتصادي (لأغراض السوق) خلال الأسبوع المرجعي.

الحالة الوظيفية: تم تصنيف الحالة الوظيفية إلى ثنائي فئات كلما أمكن ذلك: العمل بأجر في القطاع العام، العمل بأجر في القطاع الخاص داخل المؤسسات، العمل بأجر في القطاع الخاص خارج المؤسسات، صاحب عمل، عاملون لحسابهم الخاص داخل المؤسسات، عاملون لحسابهم الخاص خارج المؤسسات، عاملون دون أجر لدى الأسرة داخل المؤسسات، عاملون دون أجر لدى الأسرة خارج المؤسسات.

معدل التشغيل: نسبة العاملين إلى السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا.

القوى العاملة: الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا سواء العاملين أو عاطلين عن العمل خلال الأسبوع المرجعي.

معدل المشاركة في القوى العاملة: نسبة السكان المشاركون في القوى العاملة إلى السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا.

خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب: الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا من غير العاملين أو غير الملتحقين بالمدارس. لم تسمح البيانات المتاحة بأخذ المتدربين في الاعتبار.

معدل الشباب خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب: النسبة المئوية للشباب الذين هم خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب، وتتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، إلى إجمالي السكان ممن يتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا.

مؤشر الصرامة: أصدر مشروع أكسفورد المعني بتتبع استجابة الحكومات بشأن جائحة كورونا Oxford Coronavirus Government Response Tracker مؤشر صرامة الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وهو مقياس مركب يعتمد على تسعة مؤشرات، وهي: إغلاق المدارس، وإغلاق أماكن العمل، وإلغاء عقد الأحداث العامة، وفرض قيود على التجمعات العامة، ووقف وسائل النقل العام، ومتطلبات البقاء في المنزل، وحملات الإعلام، والقيود على التحرك الداخلي، والضوابط بشأن السفر الدولي. وتتراوح القيم ما بين 0 (الأقل صرامة) إلى 100 (الأكثر صرامة).

العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت: النسبة المئوية للعاملين- الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، الذين يعملون أقل من 35 ساعة في الأسبوع، ويبحثون في تغيير العمل أو يريدون عملاً إضافياً- من إجمالي العمالة.

العاطلون (تعريف معياري): الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا الذين لم يشغلوا وظيفة ما، وكانوا يرغبون في العمل ومتاحين كذلك للعمل، ويبحثون عن عمل خلال الأسبوع المرجعي.

معدل البطالة (تعريف معياري): نسبة العاطلين عن العمل إلى القوى العاملة

1. المقدمة

بسبب جائحة كوفيد-19 وعواقبها السلبية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.6% في عام 2020. ومع ذلك، وعلى المستوى الكلي، كانت بعض البلدان مثل مصر أكثر قدرة على الصمود مقارنة بغيرها من البلدان. وفي الواقع، بلغ معدل النمو بمصر في السنة المالية¹ 2020 نسبة 3.6%. ومع ذلك، وعلى الرغم من قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود بفضل السياسات التثبيتية (Zaki, 2017)، لم تتم معالجة معظم المشكلات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، مما أثر على قدرة الاقتصاد المصري على خلق فرص عمل وتوفير نمو اقتصادي أكثر استدامة (Amer et al., 2021).

على المستوى الهيكلي، نجد أن ذلك التعافي تركز في القطاعات كثيفة رأس المال، ونلمس أثر المزاخمة المرتبطة بزيادة تمويل عجز الموازنة وانخفاض الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص (Herrera et al., 2013)، وتدهور مناخ الاستثمار (Zaki, 2022). بالإضافة إلى العوامل السابقة، أدى كل من تقلبات الصادرات والاستثمارات مع زيادة الديون الخارجية إلى مزيد من الضغوط على الاقتصاد المصري.

كما لوحظت نقاط ضعف مماثلة على المستوى الجزئي. ففي الواقع، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم تحديات سوق العمل الحالية، بما يشمل انخفاضاً نسبياً في معدل المشاركة العمالية وانخفاض نسبة التشغيل إلى عدد السكان، بالإضافة إلى وجود معدل بطالة مرتفع نسبياً، لاسيما بين الشباب والنساء (Amer et al., 2021 & Assaad et al., 2021). وبينما كانت بعض مؤشرات سوق العمل قادرة على التعافي من تداعيات كوفيد-19 والعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة، تشير مؤشرات أخرى إلى هشاشة سوق العمل، مثل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET)، لاسيما بين الإناث، والعمل غير الرسمي، والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص، الذين يبحثون عن مصادر دخل أكثر استقراراً.

وفي ضوء تلك الخلفية، يتمثل الهدف من هذا الفصل في شقين. أولاً: يعرض التطورات على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي قبل جائحة كوفيد-19 وخلالها. ثانياً: يوضح كيف أدت الخصائص الهيكلية للاقتصاد المصري إلى تفاقم الآثار السلبية للجائحة، إضافة إلى بعض التطورات الدورية التي أدت إلى عدم تحسن الوضع. وخلال هذا الفصل، نستخدم بيانات من الحسابات القومية المصرية الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبنك المركزي المصري على مستوى الاقتصاد الكلي. أما على مستوى الاقتصاد الجزئي، فنستخدم بيانات بحث القوى العاملة المصرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018 و2019 و2020 و2021) وبيانات منتدى البحوث الاقتصادية (OAMDI) للأعوام 2018 و2019 و2020.

أما بقية الفصل فترتيبه على النحو التالي: يعرض القسم الثاني تطورات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالنمو والطلب والقطاع الخارجي. أما القسم الثالث فهو مخصص لتطورات سوق العمل، مع التركيز بشكل خاص على المؤشرات المختلفة، التي تقيم أداء سوق العمل بشكل أفضل. ويعرض القسم الرابع الاستنتاجات وبعض التوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.

¹ (FY) تعني السنة المالية حيث تتبع الحسابات القومية في مصر تقويم السنة المالية التي تبدأ في يوليو من العام السابق وتنتهي في يونيو من العام الحالي.

2. تطورات الاقتصاد الكلي

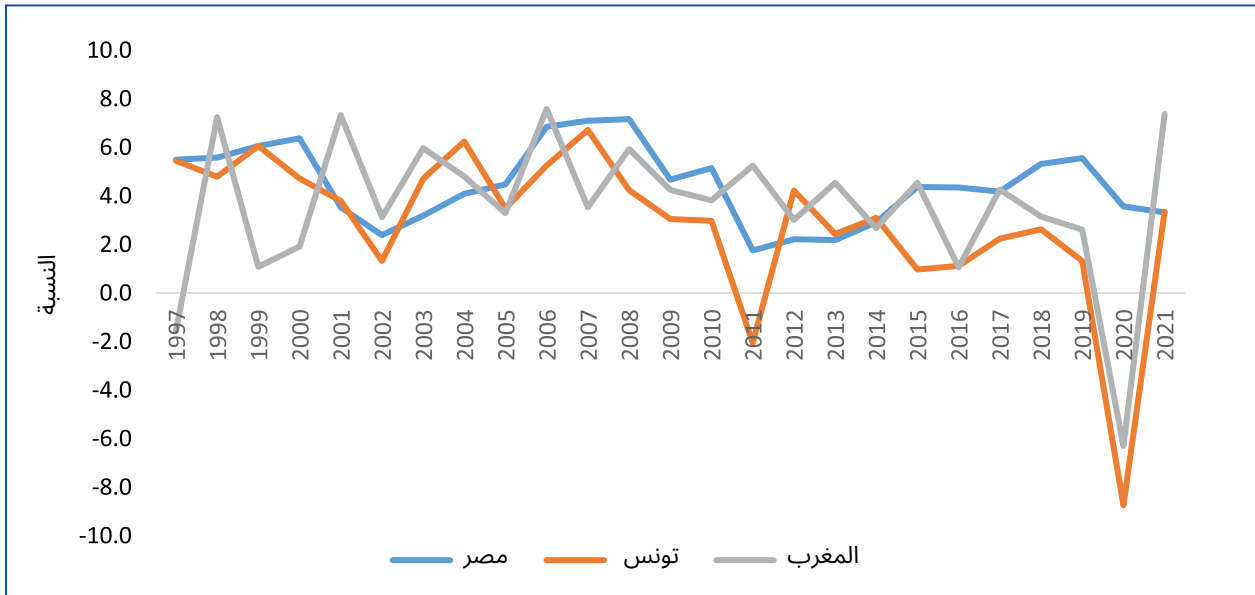
الاقتصادية برنامج إصلاحات هيكلية (2021-2024)، من شأنه رفع كفاءة سوق العمل، وتحسين التعليم والتدريب الفني والمهني، وتعزيز دور القطاع الخاص، وإزالة الحواجز التي تعيق التجارة من أجل خلق بيئة داعمة تشجع المنافسة (Zaki and Miniaoui, 2022). بالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى تنويع الاقتصاد عن طريق التركيز على ثلاثة قطاعات رائدة، وهي التصنيع والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

أما السبب الثاني وراء صمود الاقتصاد المصري يرجعه إلى السياسات التي اتبعتها الحكومة للحد من الآثار السلبية للجائحة. وفي الواقع، أعلنت الحكومة عن سياسات تحفيزية عبر حزمة قيمتها 6.13 مليار دولار أمريكي (100 مليار جنيه، تعادل 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي). وعلاوة على ذلك، وبغرض دعم الإيرادات الحكومية، تم فرض ضريبة كوفيد بنسبة 1% على جميع الرواتب في القطاعين العام والخاص وبنسبة 0.5% على المعاشات، وذلك دعماً للقطاعات المتأثرة سلباً بالجائحة. أما على مستوى السياسة النقدية، فلقد تم تنفيذ العديد من التدابير مثل استحداث أدوات إعادة تمويل إضافية، وتخفيف الإطار الزمني لمدفوعات القروض، وتأجيل سداد القروض، وتأجيل سداد الائتمان من جانب من يرغب من الموظفين وأصحاب الحسابات الشخصية المدينة. وعلى الصعيد الاجتماعي، خصصت وزارة التضامن الاجتماعي المزيد من الأموال لدعم 60 ألف أسرة من خلال برنامج تكافل وكرامة. ثانياً، قررت الوزارة إدراج النساء اللائي تجاوزن 65 عاماً تحت مظلة نظام الضمان الاجتماعي. علاوة على ذلك، وبناءً على توجيهات الرئيس السيسي، أعلنت وزارة القوى العاملة صرف بدل استثنائي قدره 500 جنيه للعمال غير المنتظمة لمدة ثلاثة أشهر. وأخيراً، استهدفت بعض السياسات المحددة بعض القطاعات التي تضررت بشدة جراء الجائحة، مثل قطاعي الصناعة والسياحة. ومن ثم، في حين أن بعض السياسات ساعدت على زيادة قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود، ركزت سياسات أخرى على الفئات الضعيفة وسوق العمل.

كانت مصر أكثر قدرة على الصمود نسبياً على مستوى الاقتصاد الكلي مقارنة بالاقتصادات المقارنة الأخرى في المنطقة. وفي الواقع، يوضح الشكل (1) أنها كانت الدولة الوحيدة التي حققت معدلات نمو إيجابية (3.6% في عام 2020 مقابل 5.6% في عام 2019). وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في تونس والمغرب اللتين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيهما -8.7% و-6.3% مقابل 1.3% و2.6% على التوالي في 2019.

وهناك بعض الأسباب وراء صمود الاقتصاد المصري مقارنة بالدول الأخرى. فيتعلق السبب الأول ببرنامج الإصلاح الذي نفذته مصر مع صندوق النقد الدولي منذ نوفمبر عام 2016 والذي أدى إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي: فلقد بلغ معدل النمو 5.6% في 2019 (حيث ارتفع من 4.3% في عام 2016)، وانخفض معدل التضخم إلى 13.8% (مقابل 23.3% في عام 2016)، وبلغ معدل البطالة 7.9% (مقابل 12.7% في عام 2016). وبلغ العجز المالي العام 8% (مقابل 12.5% في عام 2016)، وارتفعت الاحتياطيات الدولية لتصل إلى 44 مليار دولار أمريكي (مقابل 15 مليار دولار أمريكي في عام 2016). وعلاوة على ذلك، واصلت مصر دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطوير البنية التحتية من خلال الاقتراض من الخارج. وبالفعل، شهدت البلاد توسعاً في مشروعات عملاقة خلال السنوات الأربع الماضية من أجل تعزيز الاقتصاد. وبناءً على الخريطة الاستثمارية لمصر، تنقسم هذه المشروعات بشكل أساسي إلى ست مجموعات (الزراعة، والتجمعات الصناعية، والسياحة، والتنمية الحضرية، والطاقة، والموانئ الجديدة). وبينما تُمول معظم المشروعات من قبل الحكومة، فإن بعضها يمول من جانب جهات مانحة دولية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الإفريقي أو من خلال المشروعات المشتركة. وارتبطت هذه التطورات بزيادة كبيرة في الدين الخارجي لمصر الذي وصل إلى 37.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 (مقابل 21.1% في 2016). وأخيراً، في عام 2021، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية

الشكل 1. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: مجموعة بيانات مؤشرات التنمية العالمية على الإنترنت

رأس المال، وأثر المزاخمة المرتبطة بتمويل عجز الموازنة الحكومي وانخفاض الاقتراض الموجه للقطاع الخاص، والمناخ الاستثماري المتدهور. أما على المستوى الدوري، فقد أدى كل من تقلبات الصادرات والاستثمارات والضغط الخارجية مع زيادة الدين الخارجي إلى مزيد من نقاط الضعف.

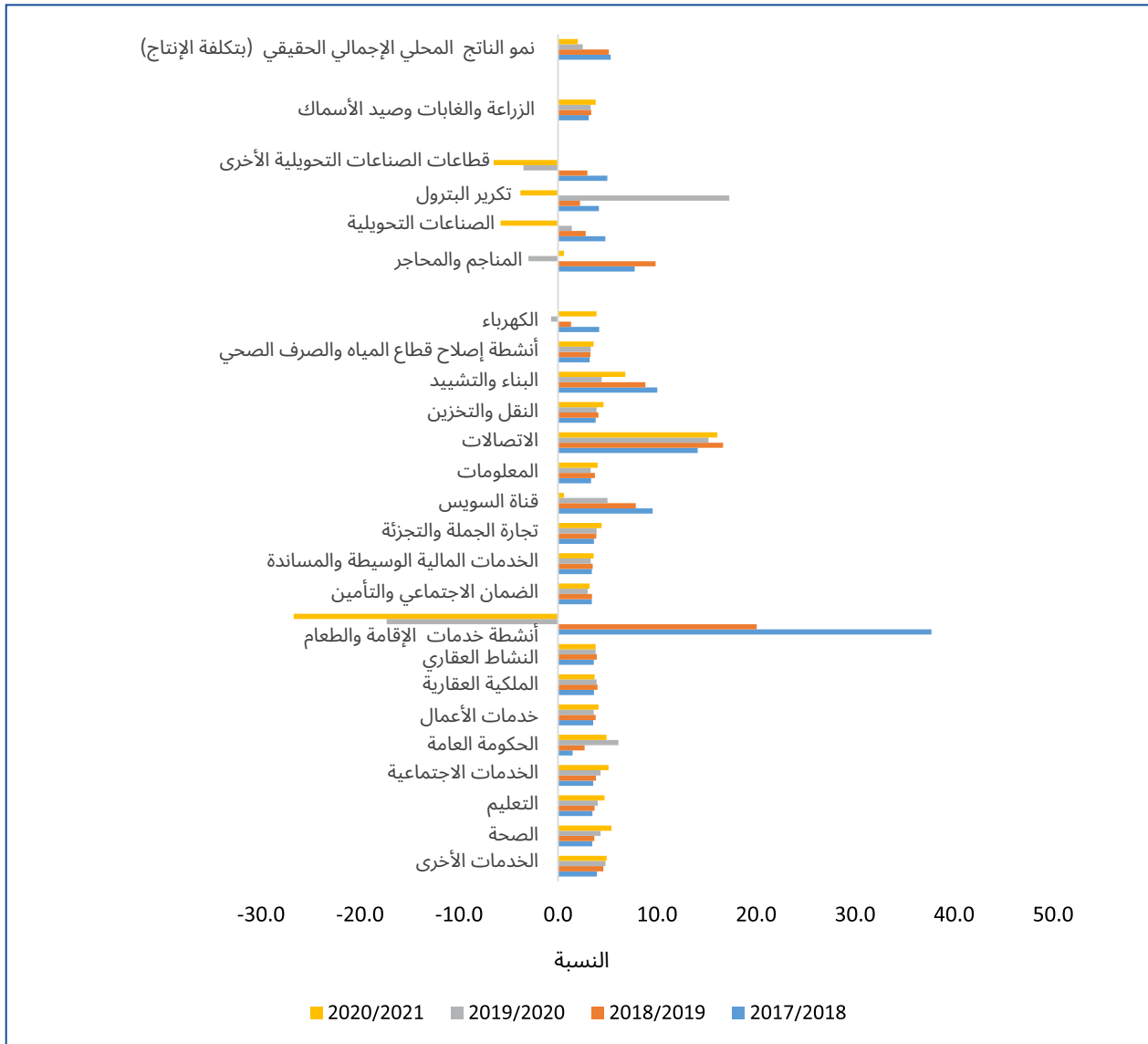
وعلى الرغم من معدل النمو الإيجابي خلال الجائحة، لا يزال الاقتصاد المصري يعاني من العديد من الخصائص الدورية والهيكلية التي أثرت على قدرته على خلق فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة. وفيما يلي، سنوضح بشكل أساسي أن هذه الخصائص تشمل على المستوى الهيكلي: النمو الذي يتركز في القطاعات كثيفة

2.1 النمو الذي تقوده القطاعات كثيفة رأس المال وبعض الخدمات

المقابل، كانت القطاعات التي شهدت معدل نمو ملحوظا تتمثل بشكل رئيسي في القطاعات كثيفة رأس المال مثل البترول (زيادة بنسبة 17.3%)، وقطاع البناء (زيادة بنسبة 4.4%)، بالإضافة إلى بعض الخدمات، ولا سيما الاتصالات (زيادة بنسبة 15.2%) مع التحول إلى التعليم عبر الإنترنت والعمل عن بُعد (انظر الشكل (2)).

أولا، مع تعطل سلاسل التوريد وانخفاض الصادرات والاستثمارات، عانت عدة قطاعات من الجائحة، لاسيما قطاع التصنيع غير النفطي (الذي انخفض بنسبة 3.5% على أساس سنوي بين عامي 2019 و2020) وقطاع السياحة (الذي انخفض بنسبة 17.3% خلال نفس الفترة). واستمر هذا الاتجاه التنازلي في السنة المالية التالية، حيث انخفض هذان القطاعان بنسبة 6.5% و26.7% على التوالي. وفي

الشكل 2. الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (معدلات النمو - %)



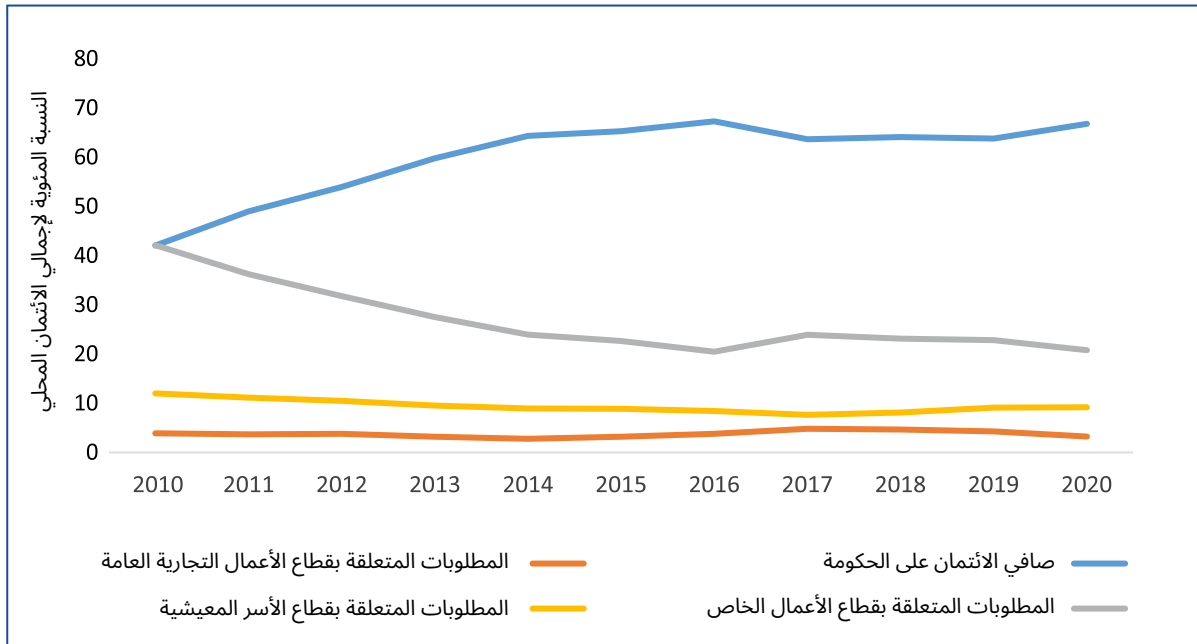
المصدر: المؤلفان باستخدام مجموعة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على موقعها على الإنترنت

2.2 مزاحمة مطلوبات الحكومة للقطاع الخاص في الإئتمان المحلي

الاتجاهات طويلة الأجل تظهر تغييرات أقوى بالنظر إلى نسبة الإئتمان الموجه للحكومة التي زادت من 49% إلى 67% بين عامي 2010 و2020 والخاصة التي انخفضت (من 42% إلى 21%) في نفس الفترة. وبالتالي، تم توفير سيولة أقل للقطاع الخاص، مما أثر على مساهمته في الاستثمار المحلي والنمو كما سيتضح لاحقاً (انظر الشكل (3)).

ثانياً: على المستوى المحلي، بالإضافة إلى انخفاض الطلب، ارتبطت الزيادة في تمويل عجز الحكومة من قبل البنوك من 64% في عام 2017 إلى 67% في عام 2020، بانخفاض متزامن في اقراض القطاع الخاص (21% مقابل 24% خلال نفس الفترة). وتم استخدام القروض الممنوحة من البنوك إلى الحكومة بشكل أساسي لتمويل العجز المالي والدين المحلي. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن

الشكل 3. الائتمان المحلي (% من إجمالي الائتمان المحلي)



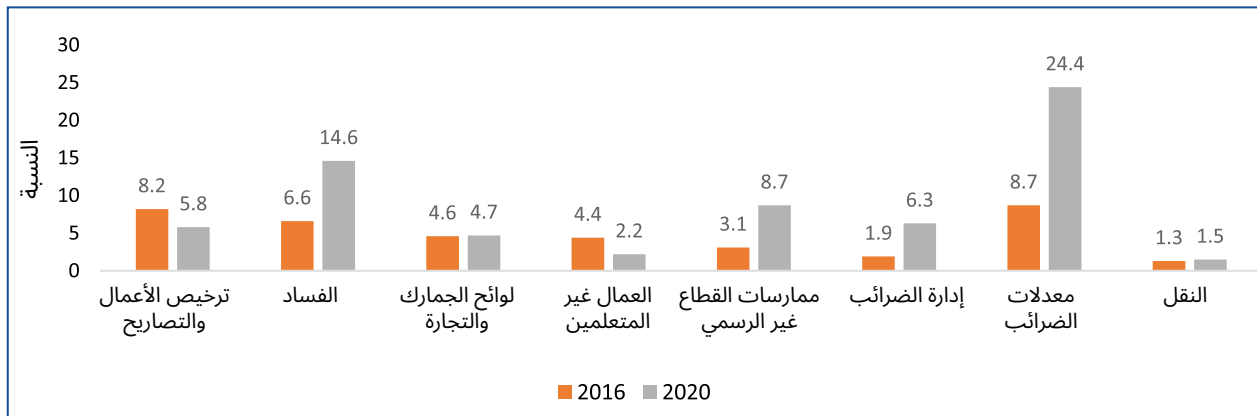
المصدر: مجموعة بيانات مؤشرات التنمية العالمية على الإنترنت

2.3. مناخ استثماري يتسم بالتحديات

كل من ممارسات القطاع غير الرسمي، والفساد وإدارة الضرائب ومعدلات الضرائب والجمارك واللوائح التجارية كقيود رئيسية تعيق نمو أعمالهم، بين عامي 2016 و2020.

ثالثاً: هناك سبب مهم آخر وراء انخفاض الاستثمار المحلي وهو تدهور مناخ الاستثمار، كما هو موضح في الشكل (4). ففي الواقع، وفقاً لدراسة استقصائية للشركات أجراها البنك الدولي، زادت نسبة الشركات المصرية التي تحدد

الشكل 4. نسبة الشركات المصرية التي تصنف قيود الأعمال على أنها شديدة



المصدر: المؤلفان باستخدام مجموعة بيانات الدراسة الاستقصائية للشركات التي أجراها البنك الدولي عبر الإنترنت.

السويس. وفي المقابل، زادت الاستثمارات العامة بشكل طفيف في بعض الخدمات مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والتخزين والنقل (انظر الجدول (1)).

وبالتالي، انخفضت الاستثمارات العامة والخاصة بنسبة 19% و61% على التوالي مع الجائحة بين عامي 2019 و2020. وتركز الانخفاض في الاستثمارات العامة بشكل أساسي في القطاعات التالية: البترول، والكهرباء، وقناة

الجدول 1. التوزيع القطاعي للاستثمارات العامة (%)

21/2020	20/2019	19/2018	18/2017	
6.9	5.8	6.1	6.9	الزراعة
7.3	7.1	13.0	3.7	البتترول
1.5	1.5	3.3	9.1	الغاز الطبيعي
0.0	0.0	0.0	0.0	استخراجات أخرى
2.0	0.5	0.7	0.4	تكرير البترول
6.8	9.4	9.7	9.7	الصناعات التحويلية الأخرى
6.7	10.0	14.2	20.5	الكهرباء
8.7	7.3	4.3	3.4	المياه والصرف الصحي
5.9	6.0	6.3	7.1	البناء والتشييد
18.9	18.0	14.6	15.7	التخزين والنقل
3.4	1.4	1.1	0.8	المعلومات والاتصالات
2.7	2.1	3.6	4.1	قناة السويس
0.1	0.2	1.3	0.4	تجارة الجملة والتجزئة
0.0	0.2	0.1	0.0	الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي
0.1	0.1	0.2	0.1	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
2.5	4.8	4.1	4.8	الأنشطة العقارية
5.8	6.6	4.1	3.7	التعليم
4.1	3.6	2.3	1.6	الصحة
14.7	15.4	11.0	7.9	خدمات أخرى
100.0	100.0	100.0	100.0	الإجمالي

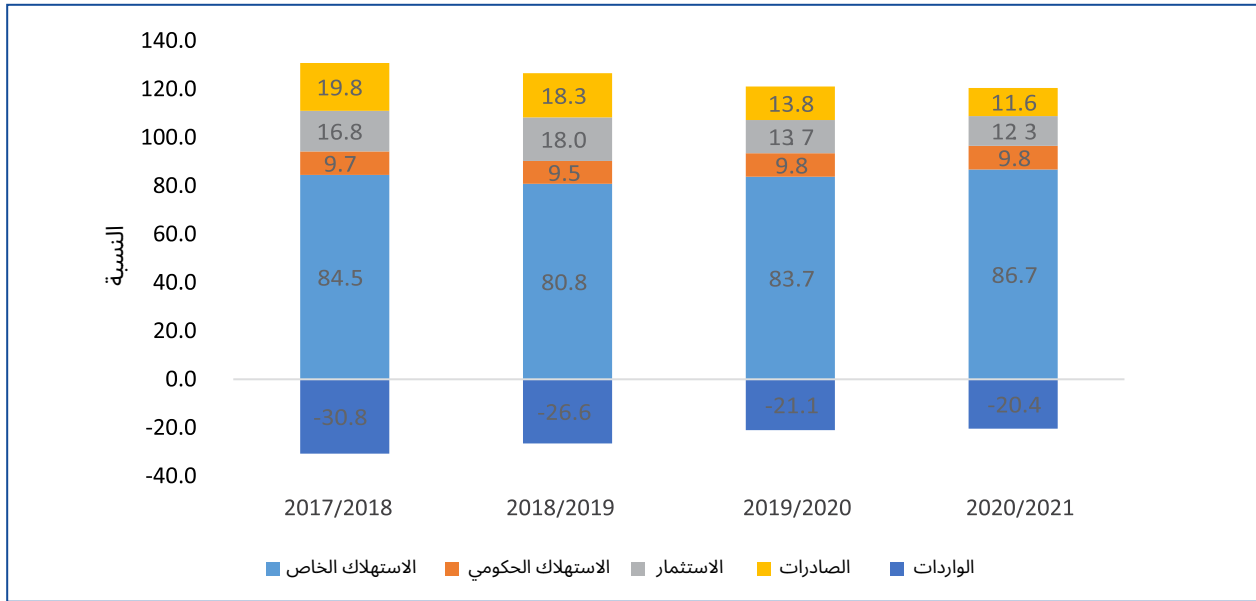
المصدر: المؤلفان باستخدام مجموعة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على موقعها على الإنترنت.

◀ 2.4 تقلب الصادرات والاستثمارات

ويمكن أن يعود الانخفاض في الصادرات والاستثمار إلى عوامل محلية وخارجية. ومن ناحية أخرى وعلى المستوى الخارجي ومع الآثار الانكماشية للجائحة، تراجعت الصادرات مع انخفاض الطلب من جانب الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الاسيما الاتحاد الأوروبي والدول العربية). وينطبق الشيء نفسه على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انخفضت من 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 1.6% في عام 2020.

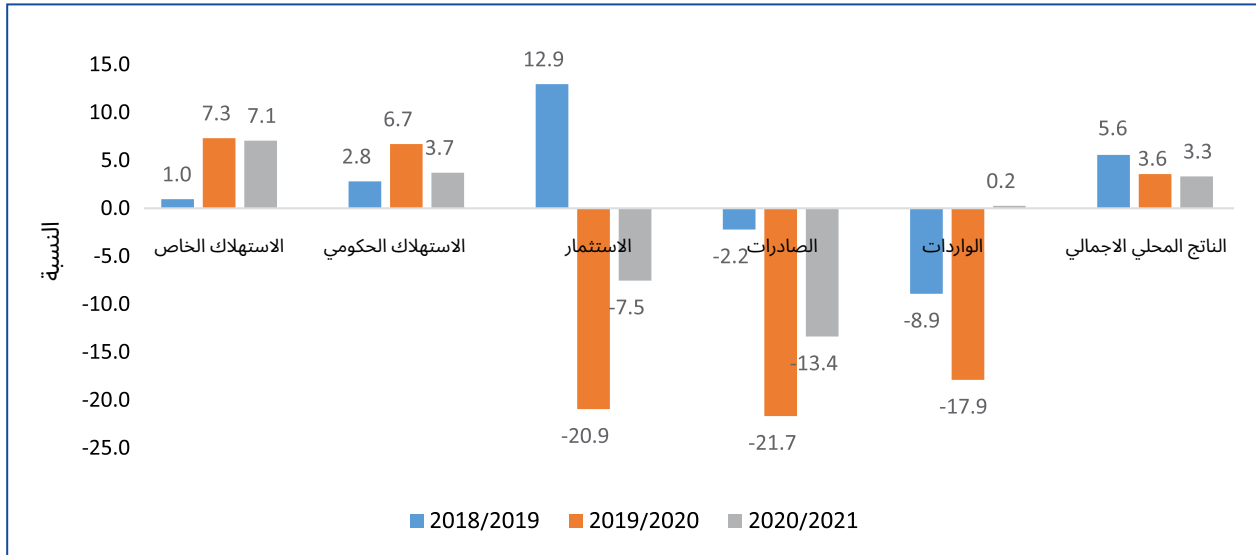
رابعاً: على المستوى الدوري، وبسبب الجائحة، تُظهر نظرة تفصيلية على مكونات الطلب أنه، بينما زاد الاستهلاك الحكومي من 9.5% إلى 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي وزاد الاستهلاك الخاص من 80.8% إلى 83.7% على التوالي (الشكل (5))، في عامي 2019 و2020 فقد انخفضت الاستثمارات والصادرات بشكل ملحوظ بنسبة 20.9% و21.7% مقارنة بالسنة المالية 2019 (الشكل (6)). واستمر هذا الاتجاه التنازلي في السنة المالية التالية ولكن بدرجة أقل (نمو سلبي بنسبة 7.5% و13.4% على التوالي).

الشكل 5. الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الطلب (نسب مئوية)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الشكل 6. معدلات نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي



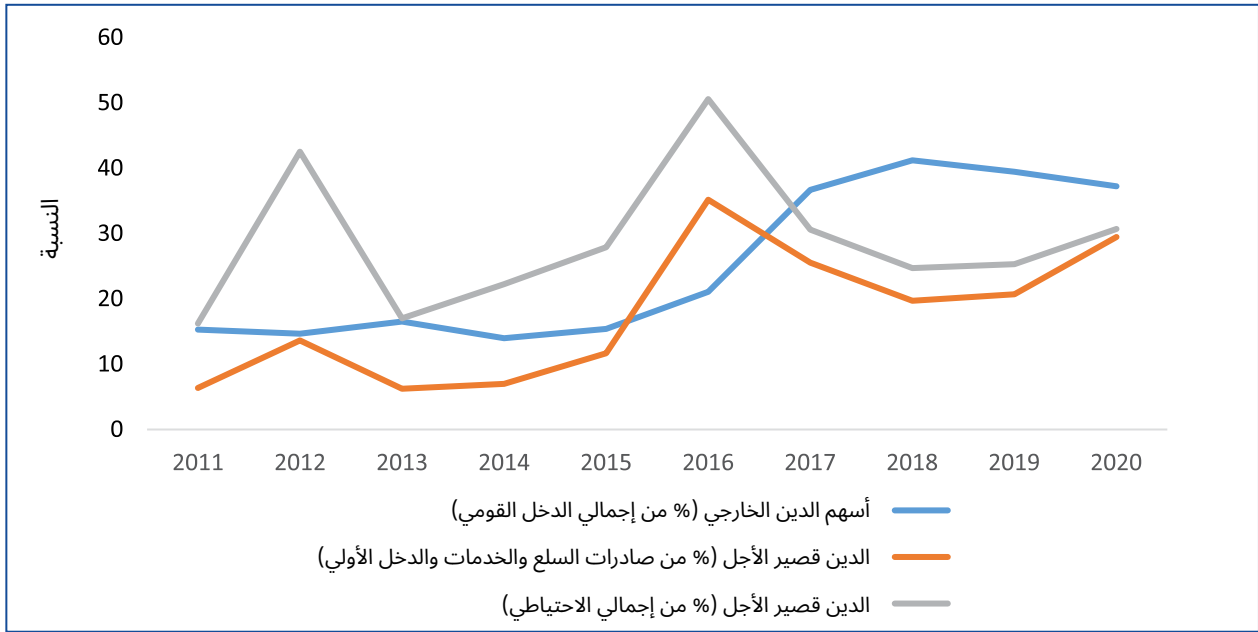
المصدر: المؤلفان باستخدام مجموعة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على موقعها على الإنترنت.

◀ 2.5 وضع خارجي حرج

نسبة الدين قصير الأجل إلى الاحتياطيات الأجنبية بين عامي 2019 و2020 من 20.7% إلى 30.7%، مما زاد من الضغط على العملة الأجنبية لمصر (مع انخفاض السياحة والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر).

وأخيرًا، ومع زيادة الاحتياطيات الأجنبية (بفضل الودائع أو القروض الأجنبية)، شهد الدين الخارجي زيادة كبيرة كما هو مبين في الشكل (7). فبالفعل، زادت حصة الدين الخارجي من الدخل القومي من 21.1% في عام 2016 إلى 37.2% في عام 2020. وعلاوة على ذلك، ارتفعت

الشكل 7. الدين الخارجي



المصدر: مجموعة بيانات لمؤشرات التنمية العالمية على الإنترنت.

دولار أمريكي في مارس 2022، مما تطلب أيضا زيادة سعر الفائدة من 8.75% إلى 9.75%؛ وتتفاوض الحكومة حاليا على قرض جديد من صندوق النقد الدولي. وبالتالي، في حين أن برامج الاستقرار الكلي المختلفة جعلت الاقتصاد المصري قادراً على الصمود أثناء الجائحة، فإنها لم تساعد في معالجة الأسباب الجذرية العميقة للمشكلات الهيكلية في مصر المتعلقة بالتشغيل والنمو الشامل.

وبالإضافة إلى ذلك، مع زيادة الديون الخارجية، ومع الضغط على الاحتياطيات الأجنبية الذي تسببت فيه الحرب الروسية الأوكرانية وقرار زيادة سعر الفائدة من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حدث في عام 2022 سيناريو مشابه لسيناريو عام 2016. واضطر البنك إلى خفض قيمة العملة مرة أخرى من 15.7 جنيه مصري/دولار أمريكي إلى 18.4 جنيه مصري/دولار أمريكي.

3. تطورات سوق العمل²

ونعرض نتائج التحليل حسب الجنس ومستوى التعليم. ويتضمن الملحق احصائيات حسب العمر. ويتمثل المصدران الرئيسيان للبيانات لهذا القسم في بحث القوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018 و2019 و2020 و2021) ومبادرة البيانات الجزئية الخاصة بمنتدى البحوث الاقتصادية (OAMDI) للأعوام 2018 و2019 و2020. كما يتضمن تحليلنا مجموعتين من المؤشرات: المجموعة الأولى تصف سوق العمل من منظور كمي من خلال التغير في مشاركة القوى العاملة، والتشغيل إلى عدد السكان ومعدلات البطالة. وتتضمن المجموعة الثانية مقاييس أخرى لتقييم جودة سوق العمل، وهي العمل غير الرسمي، والعمالة الناقصة المرتبطة بالوقت، والشباب خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب.

قادت التطورات الاقتصادية الكلية المعروضة أعلاه إلى سوق عمل أكثر هشاشة. وفي الواقع، قبل جائحة كوفيد-19، ومنذ عام 2000، كانت سوق العمل المصرية بالفعل تشهد تحديات مختلفة تجلت أولاً في انخفاض مساهمة القطاعات كثيفة العمالة (لا سيما التصنيع) في القيمة المضافة والتشغيل. وعلاوة على ذلك، انخفضت معدلات العمالة وارتفعت نسبة العمالة المحبطة التي ترغب في العمل وتقدر عليه ولا تبحث عنه، في حين زادت أنواع العمل غير المستقر والعمالة الفقيرة. وتمثل المرأة والشباب والأشخاص الأقل تعليماً الفئات الأكثر ضعفاً من حيث الوصول إلى سوق العمل ونوعية الوظائف (Amer, Selwaness, & Zaki, 2021).

وفيما يلي، سنقوم بتحليل البيانات ربع السنوية لمؤشرات سوق العمل الرئيسية من أجل مقارنة اتجاهات ما قبل جائحة كوفيد-19 مع وتأثير الجائحة بعد الربع الأول من عام 2020، وكذلك تتبع علامات التعافي المحتملة.

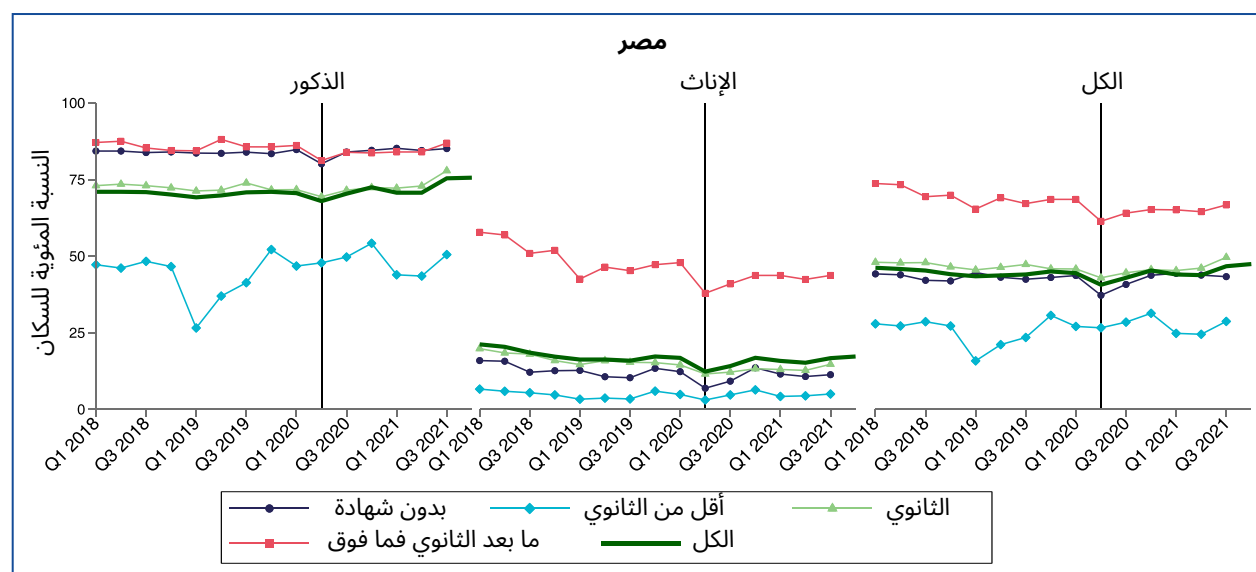
² في هذا الفصل، تم تقدير معدلات المشاركة في القوى العاملة ومعدلات العمالة بالنسبة للسكان في الفئة العمرية من 15 إلى 64 عاماً، بينما في نشرة مسح القوى العاملة الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2021، تم تقدير هذه المعدلات للفئة العمرية 15 عاماً فأكثر.

3.1 معدل المشاركة في القوى العاملة

شهد المعدل الإجمالي للمشاركة في القوى العاملة تحولاً في الاتجاه بين عامي 2018 و2019، حيث انخفض ذلك المعدل من 46.2% في الربع الأول من عام 2018 إلى 44.1% في الربع الأخير من عام 2018، قبل أن يرتفع مرة أخرى من 43.1% في الربع الأول من عام 2019 إلى 45% في الربع الأخير من عام 2019 (انظر الشكل (8)). وظهر جلياً تأثير الجائحة على معدل المشاركة في القوى العاملة في الربع الثاني من عام 2020، حيث انخفض معدل المشاركة الإجمالي إلى 40.1% مقارنة بـ 45.8% خلال الربع نفسه من عام 2019. وتعافى المؤشر إلى حد كبير بعد ذلك ليصل إلى 45.3% في الربع الأخير من عام 2020. كما يسلط الشكل (8) الضوء على الفوارق الكبيرة القائمة بين الجنسين. فقد كان معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة عند 72.5%، أي أعلى بأربعة أضعاف من نظيره عند الإناث (16.8%) بحلول الربع الأخير من عام 2020. وفي الواقع، كان الانخفاض في معدلات المشاركة في القوى العاملة بعد جائحة كوفيد-19 أكثر كثافة بين الإناث (12.3% في الربع الثاني من عام

2020 مقابل 16.8% في الربع الأول من عام 2020) مقارنة بالذكور (68% في الربع الثاني 2020 مقابل 70.6% في الربع الأول 2020). وشهدت المرأة الحاصلة على تعليم عالٍ أكبر انخفاض في معدلات المشاركة (37.9% في الربع الثاني من عام 2020 مقابل 47.9% في الربع الأول من عام 2020). وبدأت معدلات المشاركة الإجمالية في التحسن بعد ذلك واقتربت من مستويات ما قبل الجائحة عند 45.3% في الربع الأخير من عام 2020، قبل أن تشهد تقلبات مختلفة مرة أخرى في نهاية عام 2021. وتعافى معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (من سن 15-24 عاماً) أكثر من تداعيات كوفيد-19، لاسيما بين الذكور، حيث سجل 41.4% في الربع الثالث من عام 2021، مقارنة بـ 36.4% خلال الربع نفسه من عام 2018 (الشكل أ-1 بالملحق). ولا تزال المستويات المنخفضة من التعليم مرتبطة بانخفاض معدلات المشاركة، باستثناء الذكور غير الحاصلين على شهادات دراسية.

الشكل 8. المعدل ربع السنوي للمشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة) حسب الجنس والمستوى التعليمي (2018-2021)



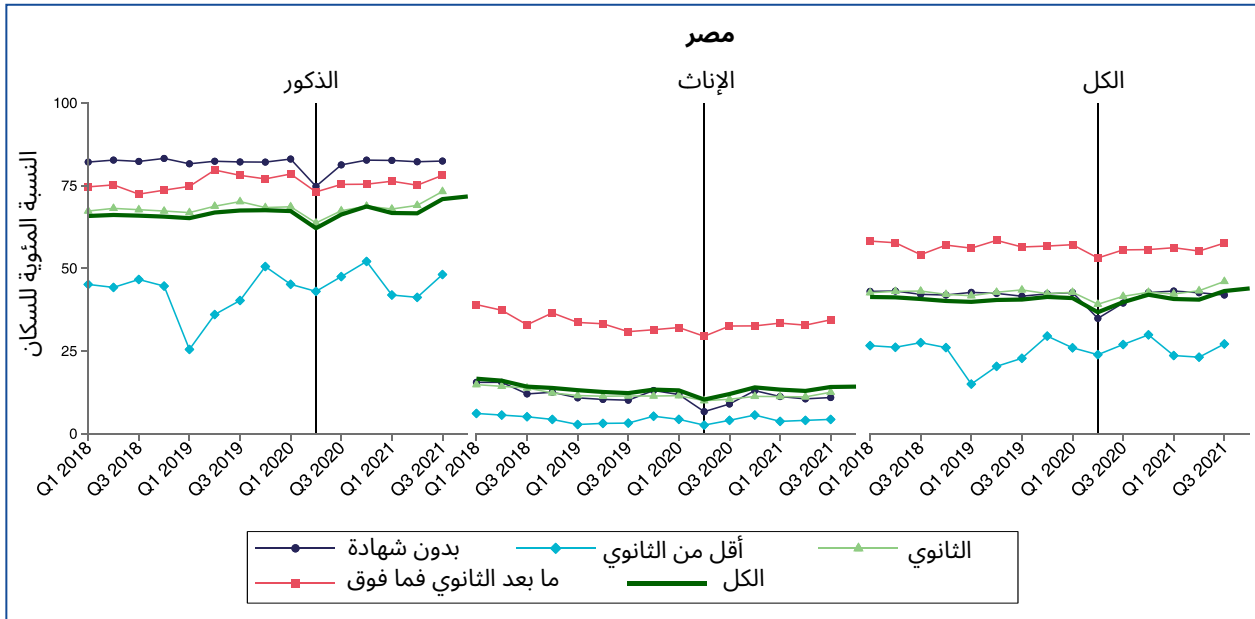
المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMD) للأعوام 2018، 2019، 2020)

3.2 معدل التشغيل إلى عدد السكان

(الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً)، الذين يسعون جاهدين غالباً للانتقال من المدرسة إلى العمل، معدلات تشغيل أقل من الفئات العمرية الأخرى طوال الفترة. ومع ذلك، بلغ تشغيل الشباب 20.9% في الربع الثالث من العام 2021، مقارنة بـ 18.4% في الربع الثالث من العام 2018 (الشكل أ-2 بالملحق).

تعكس معدلات التشغيل، كما هو موضح في الشكل (9)، نفس التفاوتات بين الجنسين، وكذلك اتجاهات التعافي المماثلة كما لوحظت في معدلات مشاركة القوى العاملة. وتعافى معدل التشغيل الإجمالي ليصل إلى 43.1% في الربع الثالث من عام 2021 بعد أن شهد انخفاضاً بنسبة 36.7% في الربع الثاني من عام 2020. وكان لدى الشباب

الشكل 9. نسبة التشغيل ربع السنوية إلى عدد السكان حسب الجنس والتحصيل العلمي (2018-2021)



المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020)

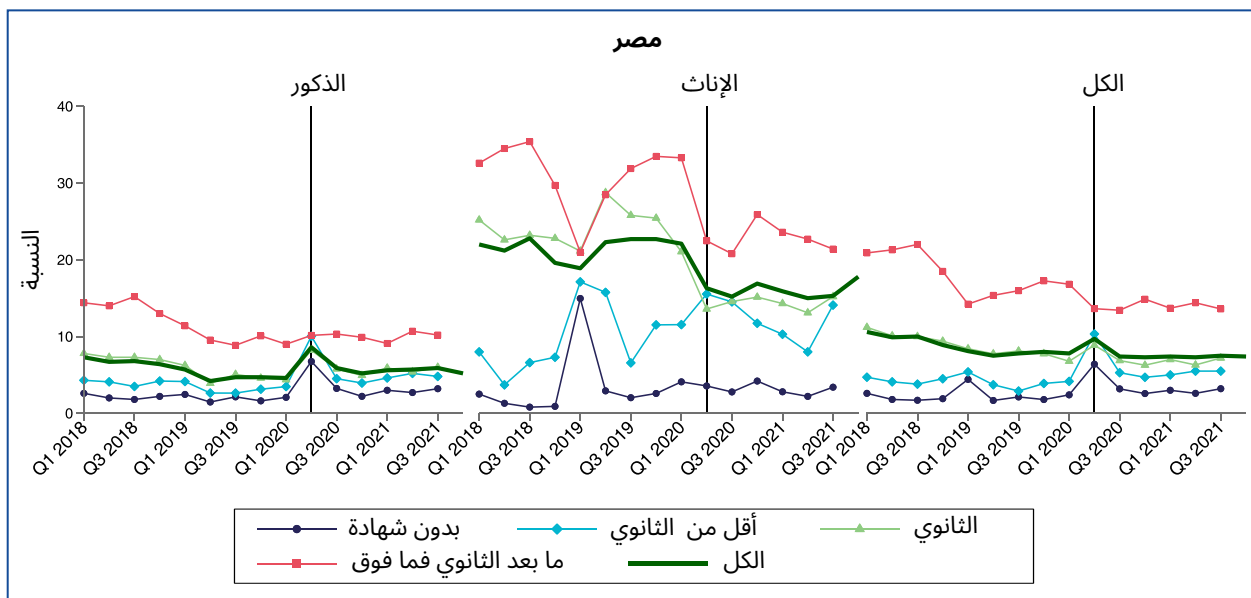
3.3 معدل البطالة

الإناث في القوى العاملة انخفضت أيضا خلال نفس الفترة، خاصة بين الشابات (انظر الشكل أ-1 بالملحق). وفي عام 2021، بدأت معدلات البطالة بين الذكور في التعافي لتصل إلى 5.8% في الربع الثاني من عام 2021، وهي قريبة من مستويات ما قبل الجائحة، بينما انخفضت بطالة الإناث إلى 15.1% خلال نفس الفترة.

وعند تحليل تطور معدلات البطالة على أساس مستوى التعليم، نلاحظ أن البطالة كانت أعلى بشكل خاص بين خريجي ما بعد التعليم الثانوي، وأقل بين الأشخاص الذين لم يحصلوا على شهادة تعليمية، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة حول سوق العمل المصري (Amer, Selwaness, & Zaki, 2021). وشهدت النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أكبر انخفاض في معدلات البطالة (22.3% في الربع الثاني من عام 2020 مقابل 33.1% في الربع الأول من عام 2020)، حيث كان من المرجح أن يجدن وظيفة مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى، لاسيما في الإدارات الحكومية والتعليم والصحة وهي القطاعات التي يتركز فيها (انظر الشكل (16)). وبشكل عام، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير أقل على بطالة الذكور مقارنة بتأثيرها على نظرائهم من الإناث.

يوضح الشكل (10) معدلات البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة. فلقد أدت أزمة كوفيد-19 إلى ارتفاع معدل البطالة الإجمالي في الربع الثاني من عام 2020، حيث وصل إلى 9.8% مقارنة بـ 7.9% في الربع الأول من عام 2020 و 7.6% في الربع الثاني من عام 2019. وأظهرت الفصول التي تلت ذلك اتجاهها عكسيا حيث تحسنت معدلات البطالة بشكل كبير لتصل إلى 7.5% في الربع الثالث من عام 2020، وهي أقل من مستويات ما قبل الجائحة. وعانت النساء من معدلات بطالة أعلى بكثير من الرجال خلال هذه الفترة، كما كان هذا هو الوضع في مصر في الفترات السالفة (Krafft, Assaad, & Keo, 2021). وفي الواقع، يمكننا أن نلاحظ أنه في حين تقلبت معدلات البطالة بين الذكور ما بين 4.3-8.6% خلال هذه الفترة، تراوحت بطالة النساء ما بين 16.4-22.5%. وعلى الرغم من التفاوتات في المستويات، كان للجائحة تأثير أكبر على الرجال، حيث تضاعفت معدلات بطالة الذكور في الربع الثاني من عام 2020 لتصل إلى 8.6% مقارنة بـ 4.3% في الربع الثاني من عام 2019. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت بطالة النساء بعد الجائحة في الربع الثاني من عام 2020 (16.4%) والربع الثالث من عام 2020 (15.4%) مقارنة بـ 23.1% في الربع الثالث من عام 2018. ومع ذلك، لا يوجد دليل على انضمام عدد أكبر من النساء بشكل نشط إلى سوق العمل لأن معدلات مشاركة

الشكل 10. النسبة المئوية لمعدل البطالة المعياري للفصلي للقوى العاملة في الفئة العمرية (18-64 سنة) حسب الجنس ومستوى التعليم (2021-2018)



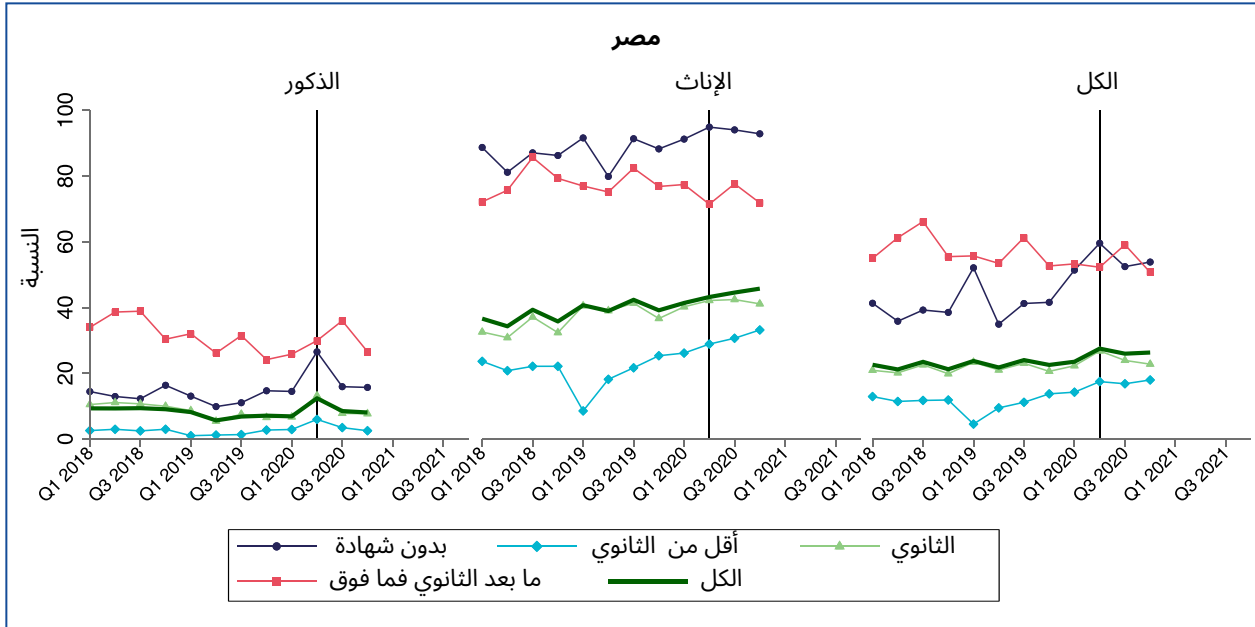
المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020).

3.4 الشباب خارج دائرة العمالة و التعليم و التدريب (NEET) ◀

الجنسين، ويشير إلى أن تأثير كوفيد-19 لم يكن متساويا بين المجموعات المختلفة، حيث عاد الذكور تقريبا إلى مستويات ما قبل الجائحة على عكس الشابات اللائي ترتفع نسبة تواجدهن خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب بشكل مطرد. وكان خريجو ما بعد المرحلة الثانوية هم الأقل انخراطا في العمالة أو التدريب طوال الفترة، مما يشير إلى حقيقة أن هناك عدم توافق بين مهارات الخريجين وفرص العمل والتدريب المتاحة.

على الرغم من التحسن الشامل والتعافي عبر مؤشرات سوق العمل المختلفة، فإن الشكل (4) يوضح أن أكثر من ربع الشباب المصري (26.3%) لا يعمل ولا يلتحق بالتعليم أو التدريب (NEET Young People Not in Employment)، بحلول الربع الأخير من عام 2020. وبلغ معدل الشباب الواقع خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب بين الإناث 45.8% في الربع الأخير من عام 2020، وهو أعلى بخمس مرات من النظراء من الذكور (8.1%). ويؤكد ذلك وجود تفاوتات كبيرة بين

الشكل 11. المعدل الفصلي لعدم الالتحاق بالعمالة أو التعليم أو التدريب (NEET) بالنسبة للشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا) حسب الجنس والتحصيل العلمي (2021-2018)



المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020).

3.5 معدل العمالة الناقصة (البطالة المقنعة) المرتبطة بالوقت³

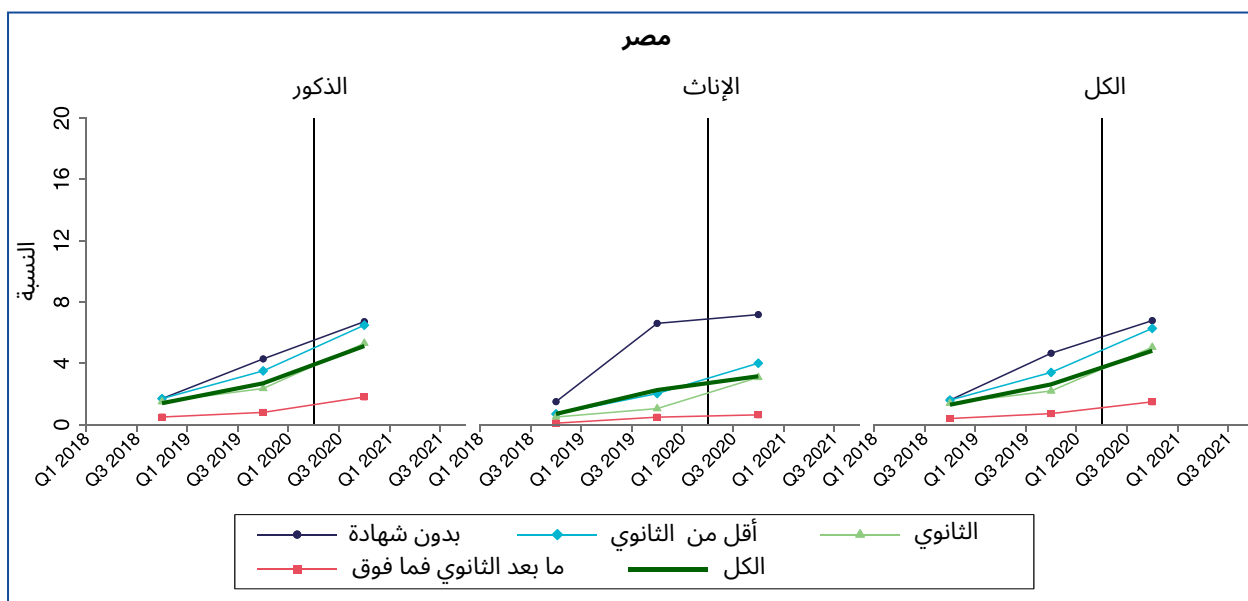
بشكل كبير من 1.7% في الربع الأخير من عام 2018 إلى 6.7% في الربع الأخير من عام 2020، وارتفعت من 1.5% في الربع الأخير من عام 2018 إلى 7.2% في الربع الأخير من عام 2020 بين النساء بدون شهادة. ويتمتع العاملون في القطاع العام والعاملون بأجر في القطاع الخاص النظامي بساعات عمل أكثر استقراراً، وبالتالي لديهم أدنى مستويات من معدلات البطالة هذه، مقارنة بأنواع العمل الأخرى غير المنتظمة (الشكل 13). كما يمكننا أن نلاحظ أن نسبة البطالة المقنعة في القطاع العام بلغت 0.1% في الربع الأخير من عام 2018 وارتفعت فقط إلى 0.6% في الربع الأخير من عام 2020، بينما ارتفعت معدلات البطالة المقنعة بين العاملين بأجر في القطاع الخاص غير النظامي من 2.9% في الربع الأخير من عام 2018 إلى 7.7% في الربع الأخير من عام 2020. وكما هو مبين في الشكل (14)، فالعمالة الناقصة المرتبطة بالوقت تظهر بشكل أكبر في قطاع البناء (11.1%)، يليه قطاع الزراعة (8.9%) بحلول الربع الأخير من عام 2020.

بوجه عام، تعد العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت⁴ منخفضة في مصر، حيث بلغ عدد العمال العاطلين جزئياً 2.6% في الربع الأخير من عام 2019 و 4.8% في الربع الأخير من عام 2020 (الشكل 12)، وهو ما يتماشى أيضاً مع حقيقة أن إجراءات الإغلاق المطبقة في مصر بعد تفشي جائحة كوفيد-19 كانت غير عنيفة. ومع ذلك، يمكننا أن نلاحظ أن المؤشر قد ارتفع بشكل مطرد خلال الفترة، وسجلت العاملات معدلات أقل من العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت مقارنة بالذكور خلال هذه الفترة. وبلغت معدلات تلك البطالة المقنعة 5.1% بين الذكور و 3.2% بين الإناث في الربع الأخير من عام 2020، مقابل 1.4% و 0.7% على التوالي في الربع الأخير من عام 2018. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن مستوى التعليم يرتبط ارتباطاً سلبياً بتلك البطالة، حيث النسبة المئوية لأولئك الذين يعملون أقل من 35 ساعة في الأسبوع أكبر بين النساء والرجال الأقل تعليماً (بدون شهادة) وأقل بين الأكثر تعليماً (خريجي ما بعد التعليم الثانوي فما فوق). وخلال هذه الفترة، ارتفعت نسبة العمال الذكور العاطلين عن العمل بدون شهادة

³ يحدد معدل العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت بنسبة الأشخاص العاملين الذين يعملون أقل من 35 ساعة في الأسبوع، والذين يرغبون في تغيير عملهم و/أو يرغبون في عمل إضافي.

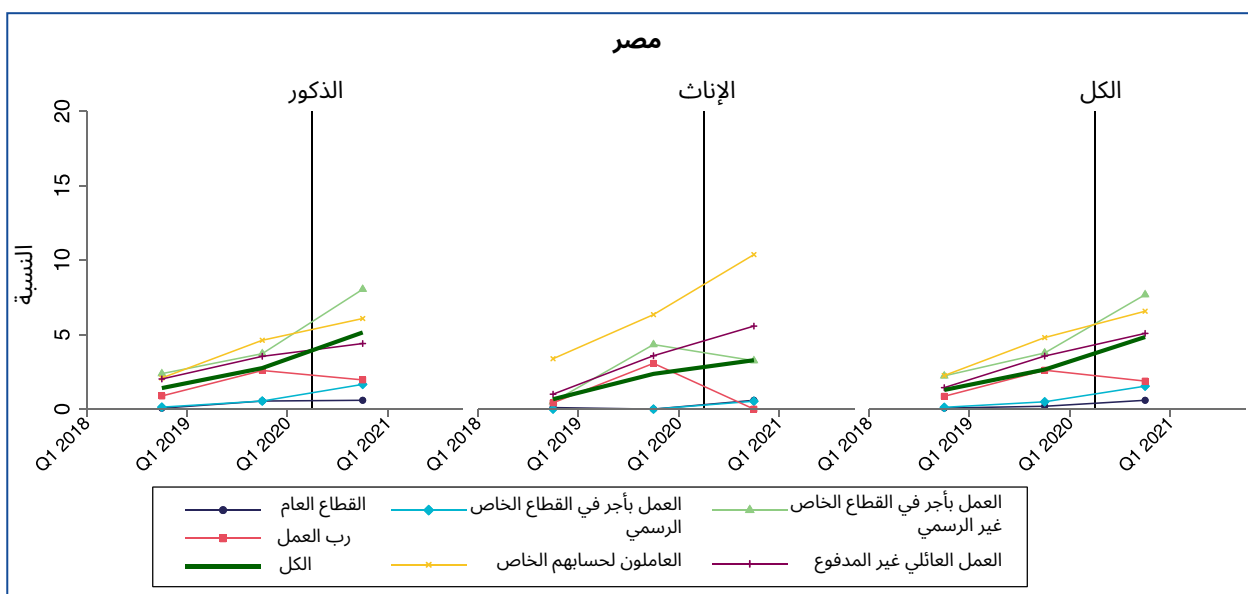
⁴ لا تتوفر بيانات العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت إلا في الربع الأخير من أعوام 2018 و 2019 و 2020.

الشكل 12. العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت حسب الجنس والمستوى التعليمي



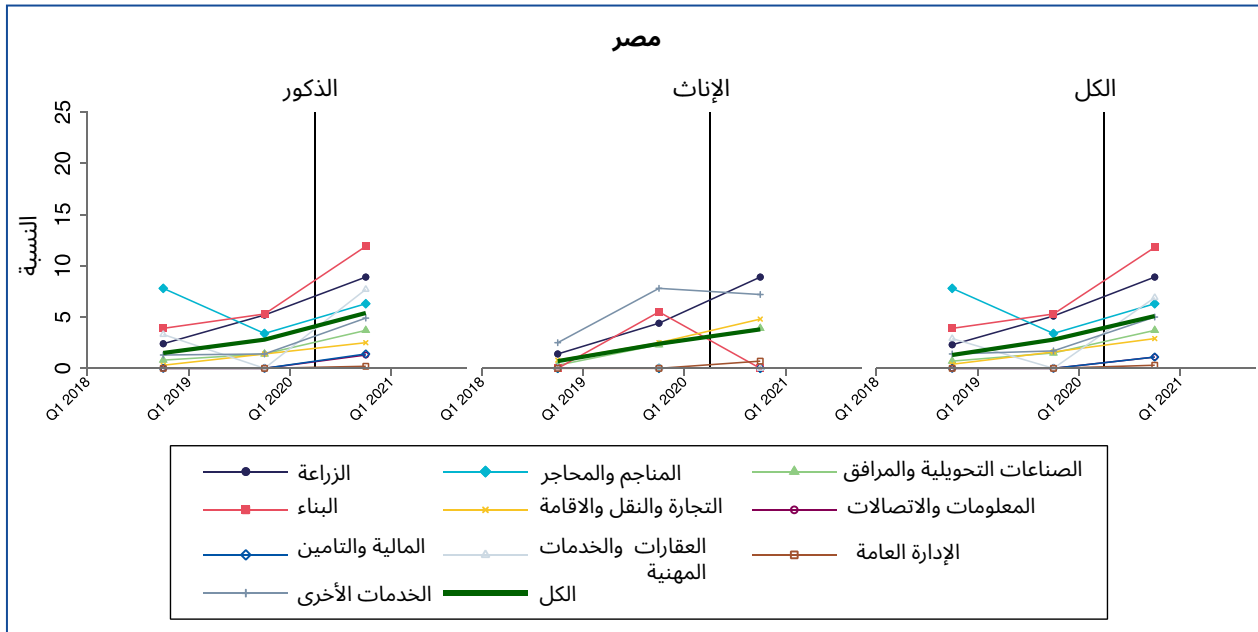
ملحوظة: بيانات العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت متاحة فقط في الربع الأخير من أعوام 2018 و2019 و2020 والمصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020.

الشكل 13. العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت حسب الجنس ونوع العمل



ملحوظة: العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت متاحة فقط في الربع الأخير من أعوام 2018 و2019 و2020 والمصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020.

الشكل 14. معدل العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت حسب النشاط الاقتصادي



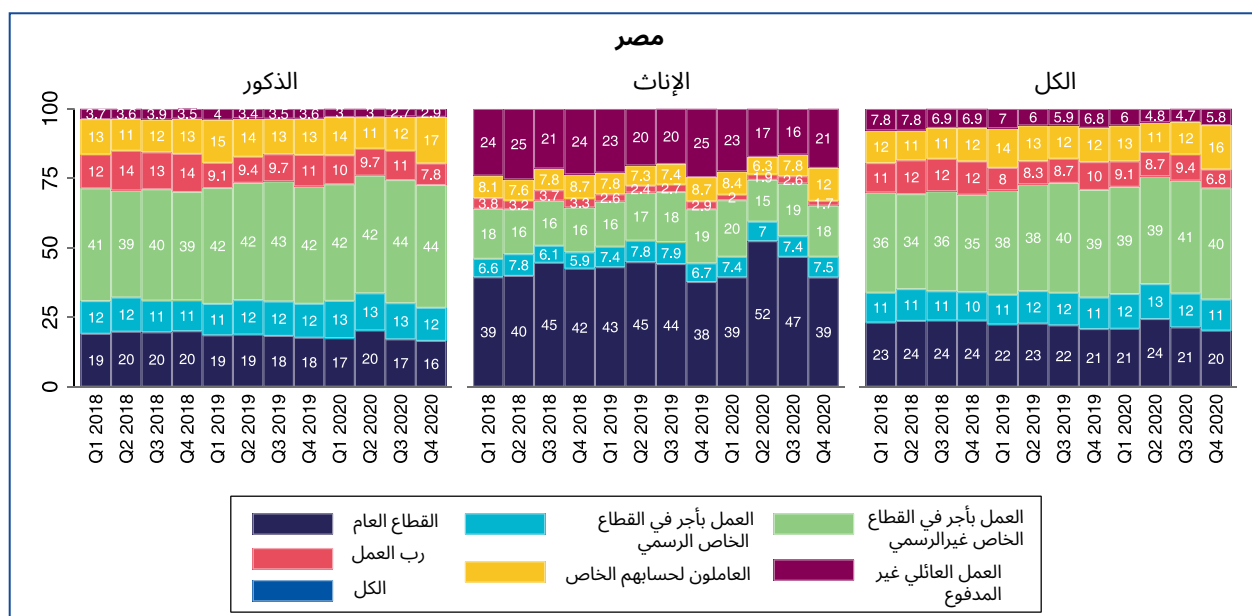
ملحوظة: العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت متاحة فقط في الربع الأخير من الأعوام 2018 و2019 و2020. المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020.

◀ 3.6 نوع العمل

جائحة كوفيد-19، تحول توزيع عمالة الإناث نحو الحكومة، مما يشير إلى أن جميع أنواع العمل الأخرى قد تأثرت سلباً. وفي الواقع، في حين أن النسبة الأكبر من الإناث تعمل في القطاع العام (52%)، تركز عمل الذكور بشكل أساسي في العمل بأجر في القطاع الخاص غير الرسمي (42%) في الربع الثاني من عام 2020. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع العام (الحكومي) من خلال تداعيات كوفيد-19 على دخل الأسرة التي قد دفعت العديد من الأفراد إلى البحث عن مصادر الدخل أكثر استقراراً.

يوضح الشكل (15) توزيع العمالة حسب نوع العمل خلال الفترة 2018-2020. وبشكل عام، بحلول الربع الأخير من عام 2020، كانت نسبة 40% من العمال المصريين عبارة عن عمال بأجر في القطاع الخاص غير الرسمي، و20% يعملون في القطاع الحكومي، و16% يعملون لحسابهم الخاص، و11% يعملون بأجر في القطاع الخاص الرسمي والباقي من أرباب العمل (6.8%) والعاملين بدون أجر في نطاق الأسرة (5.8%). وخلال الفترة 2018-2020، يمكننا أن نلاحظ التوسع المستمر في نسبة العمل بأجر في القطاع الخاص غير الرسمي، لا سيما بين الذكور. وبعد تفشي

الشكل 15. توزيع العمالة (النسبة المئوية للعاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 سنة) حسب نوع العمل والجنس



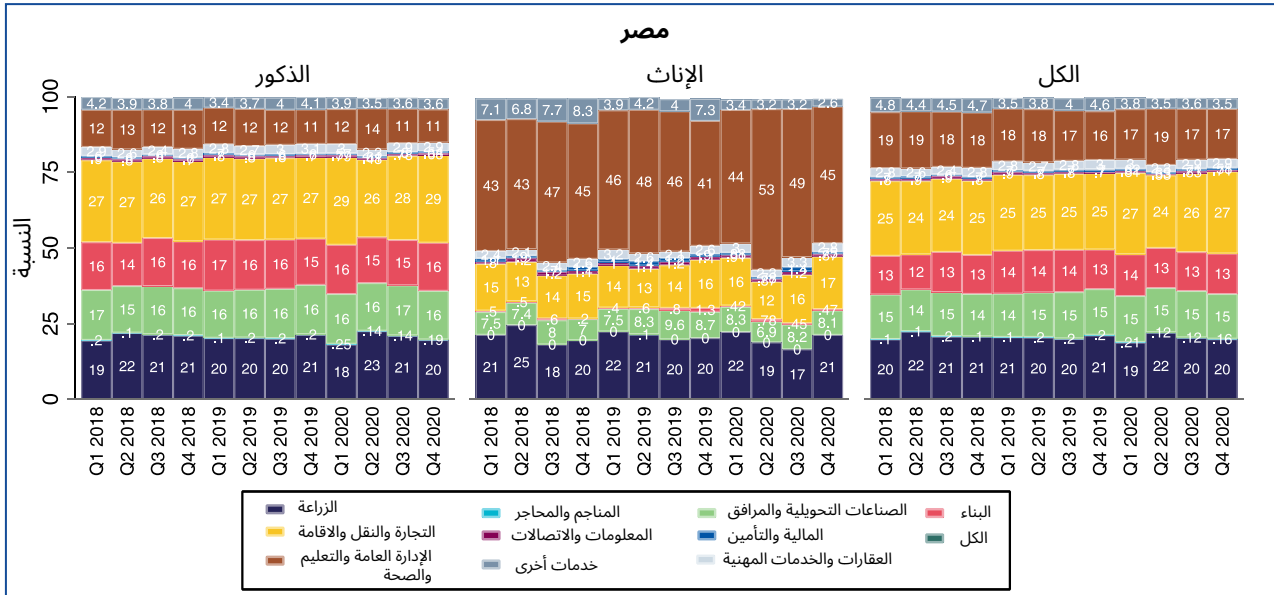
المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020.

3.7 توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي

مقارنة بـ44% في الربع الأول من عام 2020. ومن ناحية أخرى، كانت النسبة الأكبر من الذكور تعمل في التجارة والنقل والضيافة، ومع ذلك، انخفضت النسبة إلى 26% في الربع الثاني من عام 2020 مقابل 29% في الربع الأول من عام 2020 على حساب ارتفاع نسبة العمل في القطاع الزراعي (23% مقابل 18%) وفي الإدارة العامة والتعليم والصحة (14% مقابل 12%) (الشكل 9).

عند فحص توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي والجنس خلال الفترة 2018-2020، سنلاحظ أن أكبر قطاعين اقتصاديين في مصر هما التجارة والنقل، والإقامة (يعمل بهما 27% من جميع العمال) وقطاع الزراعة بنسبة الخمس (20%) من إجمالي العاملين في الربع الأخير من عام 2020. وتتركز العملات بشكل رئيسي في الإدارة العامة والتعليم وقطاعات الصحة، لاسيما بعد كوفيد-19، حيث وصلت النسبة إلى 53% في الربع الثاني من عام 2020.

الشكل 16. توزيع العمالة (النسبة المئوية للعاملين في الفئة العمرية 18-64 سنة) حسب النشاط الاقتصادي والجنس



المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020.

4. الخاتمة

وإلى جانب مناخ الاستثمار المتدهور، فإن الاستثمار المحلي بعيد كل البعد عن تعظيم مساهمته في النمو، وبالتالي في التشغيل. وعلى المستوى الدوري، كانت الصادرات والاستثمارات متقلبة بسبب انخفاض الطلب من الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر في أعقاب الجائحة. وعلاوة على ذلك، ارتفع الدين الخارجي بشكل كبير، ولذلك، ورغم زيادة الاحتياطيات الأجنبية، زاد الضغط على العملة الأجنبية المتأثرة بانخفاض السياحة والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. ويفسر هذا التطور في الاقتصاد الكلي السبب الرئيسي في أن كم ونوعية فرص العمل التي استحدثت على مستوى الاقتصاد الجزئي متواضعة إلى حد ما. وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، نلاحظ أن جائحة كوفيد-19 في الواقع قد أدت إلى تفاقم تحديات سوق العمل الحالية بما في ذلك المعدل المنخفض نسبياً من المشاركة في القوى العاملة، ونسبة التشغيل إلى عدد السكان، بالإضافة إلى معدل بطالة مرتفع نسبياً، لاسيما بين الشباب والنساء. وتتمثل التطورات الإيجابية في أن مؤشرات سوق العمل هذه كانت قادرة على التعافي إلى حد كبير من تداعيات كوفيد-19 والعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة، ومع ذلك، لا تزال نسبة الشباب المصري خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب المرتفعة، تمثل أحد التحديات الرئيسية، لاسيما بين الإناث، حيث النسبة أعلى بخمس مرات عن الذكور. ويسلط انخفاض المزدوج في مشاركة القوى العاملة ومعدلات التواجد خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب بين النساء الضوء على التأثير السلبي لكوفيد-19 على المرأة المصرية، لاسيما الشباب. وتؤكد هذه النتيجة

يهدف هذا الفصل إلى تقييم أداء الاقتصاد الكلي وسوق العمل في مصر خلال حقبة تتميز بحدوث صدمات عالمية تجلت في تفشي فيروس كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، إلى جانب التوترات السياسية والجيوسياسية الأخرى على المستوى الإقليمي. لقد نجح الاقتصاد المصري، المدفوع بتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي منذ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، في أن يكون البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي حافظ على معدلات نموه الإيجابية في أعقاب الجائحة. ومع ذلك، نجد أن النمو الاقتصادي لا يقترن بمستويات مستدامة لخلق فرص عمل، من ناحية، ومن ناحية أخرى، نجد أن الأداء الضعيف لسوق العمل المصرية يعوق إمكانات النمو المرتفعة.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، نحدد خمسة تحديات رئيسية، ثلاثة منها ذات طبيعة هيكلية بينما التحديان الآخران لهما طبيعة دورية. أولاً، نلاحظ أن النمو الاقتصادي تقوده بشكل رئيسي القطاعات كثيفة رأس المال مثل البترول والبناء والاتصالات، والتي شهدت معدلات نمو كبيرة في أعقاب الجائحة على حساب قطاع التصنيع غير النفطي والسياحة، اللذين تأثرا إلى حد كبير بتعطيل سلاسل التوريد وانخفاض الصادرات والاستثمارات. وهذا يفسر لماذا، حتى بعد التعافي من الجائحة، كانت فرص العمل متواضعة إلى حد ما. وتتمثل العقبة الهيكلية الثانية في تأثير المزاخمة المرتبط بزيادة الائتمان الموجه من البنوك إلى الحكومة وانخفاض الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص بين عامي 2010 و2020.

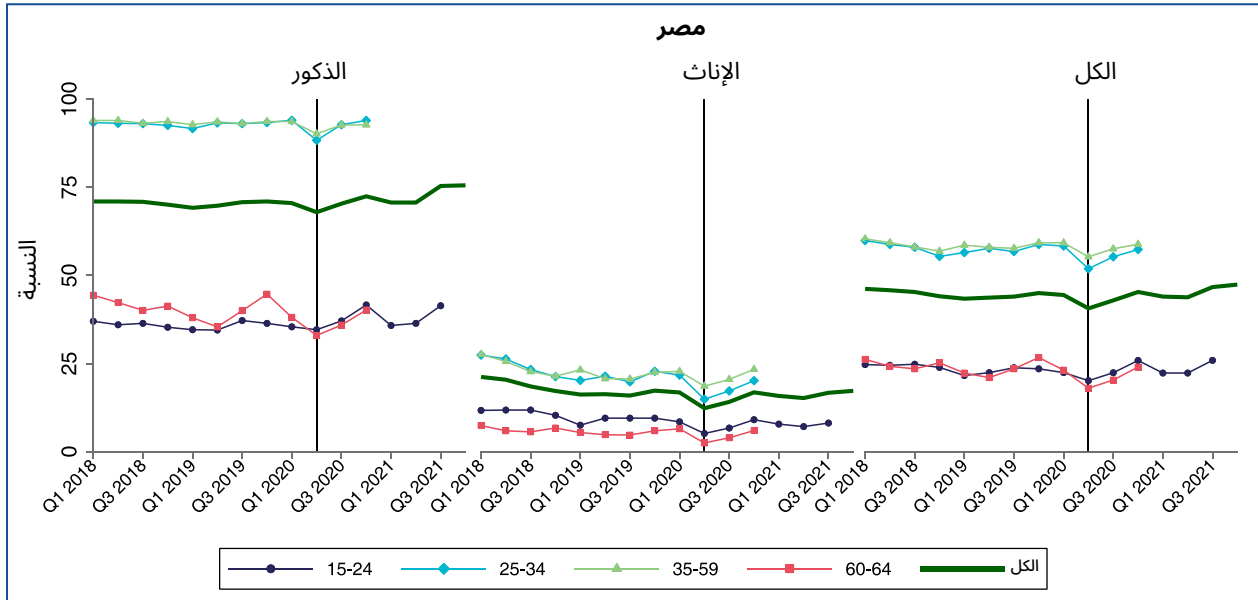
اليقين. وهذا من شأنه أن يُساعد على زيادة قدرة قطاعات مختلفة على المنافسة، ومن ثمّ، تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد وخلق فرص العمل. وعلى مستوى سياسة سعر الصرف، يجب على البنك المركزي المصري تجنب المبالغة في تقدير قيمة الجنيه المصري لتخفيف العبء على العملات الأجنبية والقطاع الحقيقي الذي يتعين تعديله للحفاظ على استقرار العملة. ورغم أن هذه الإجراءات ضرورية لتحسين القدرة التنافسية للصادرات، يتعين كذلك إجراء مزيد من الإصلاحات لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويعه والتخلص من التدابير الإدارية وغير الجمركية غير المُبررة التي تؤثر على الصادرات وبالتبعية الإنتاج وخلق فرص العمل. أخيرًا، على المستوى المالي، يُعد تغيير أولويات الإنفاق أمرًا أساسيًا لخلق حيز مالي مناسب وضمان القدرة على تحمل عبء الديون. في الواقع، من المهم كذلك إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي، من الاستثمار في رأس المال المادي، أي البنية التحتية، إلى الاستثمار في رأس المال البشري، أي الإنفاق على الصحة والتعليم، هو ما سيؤثر تأثيرًا كبيرًا على النمو طويل الأجل.

وجود تباينات كبيرة بين الجنسين، وتشير إلى أن تأثير جائحة كوفيد-19 لم يكن متساويًا عبر المجموعات المختلفة. وفي المجمل، في حين أن برامج الاستقرار الكلي المختلفة جعلت الاقتصاد المصري قادرًا على الصمود أثناء الجائحة، فإنها لم تساعد في معالجة الأسباب الجذرية العميقة للمشكلات الهيكلية في مصر المتعلقة بالتشغيل والنمو الشامل. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى تحويل التركيز إلى سياسات أكثر هيكلية بدلا من سياسات التثبيت. وبالإضافة إلى ذلك، يجب توجيه الإصلاحات نحو القطاعات كثيفة العمالة من أجل خلق المزيد من فرص العمل (لاسيما للشباب والنساء)، وبالتالي تحفيز الاقتصاد.

ثانيًا، لجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، يجب أن تظل عدة محاور مهمة على قائمة أولويات جدول أعمال الإصلاح، منها تحسين مناخ الأعمال وتيسير الحصول على التمويل والأراضي والطاقة وتعزيز المنافسة، لا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى نحو أكثر تحديدًا، لابد من وضع سياسة تتسم بالشفافية بشأن ملكية الدولة وإطار حوكمة لتمكين القطاع الخاص من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة وتقليل حالة عدم

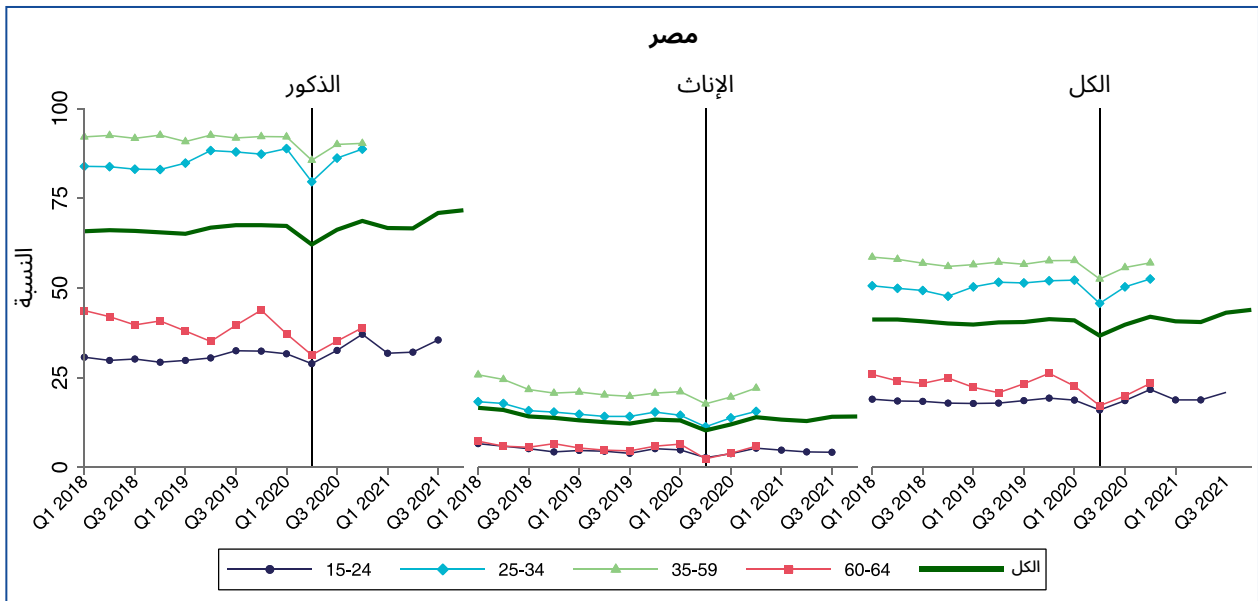
5. الملحق

الشكل (أ-1): معدل المشاركة في القوى العاملة ربع السنوي (النسبة المئوية للسكان ما بين 18-64 سنة) حسب الجنس والعمر (2018-2021)



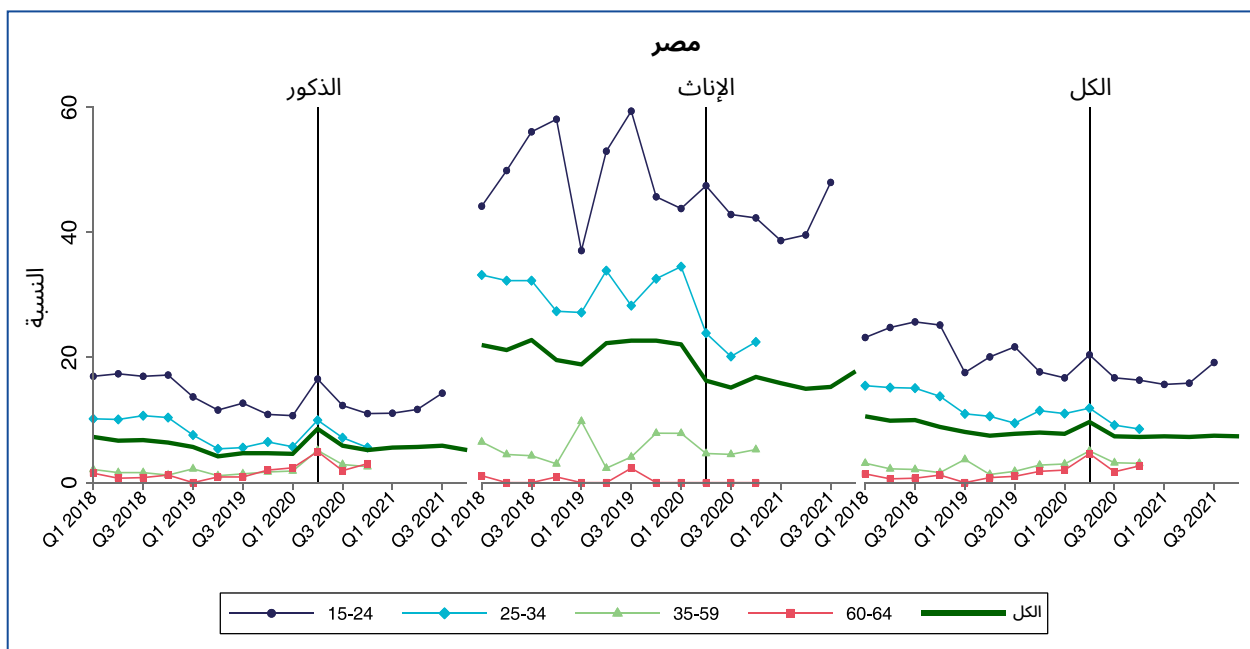
المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020).

الشكل (أ-2): نسبة التشغيل الفصيلة إلى عدد السكان حسب الجنس والعمر (2018-2021)



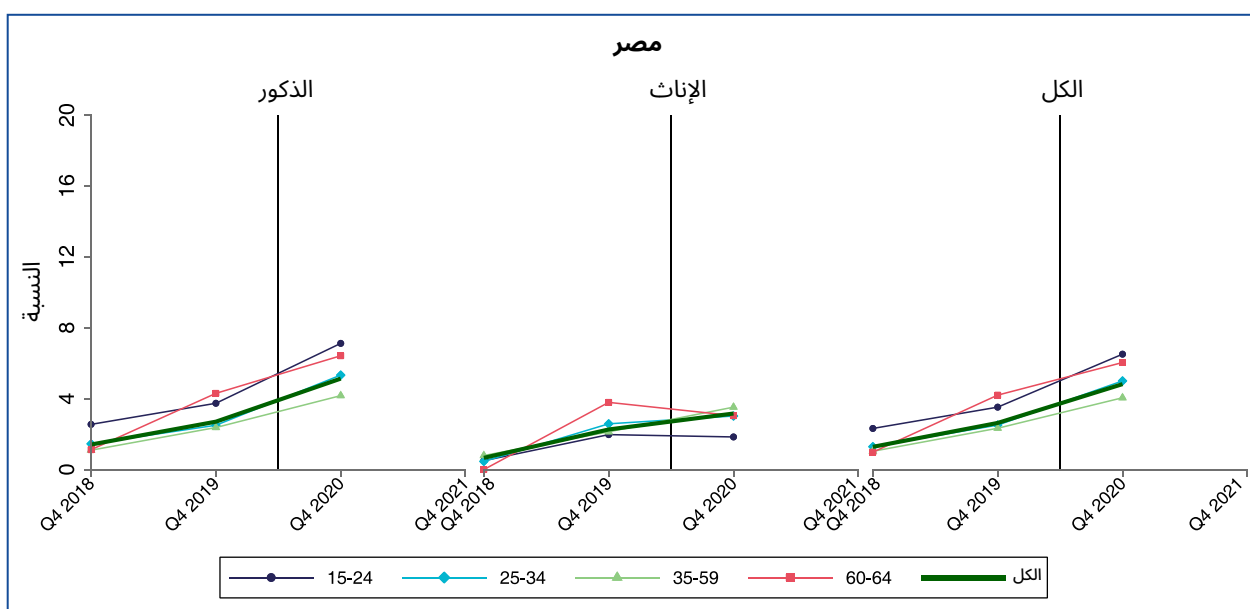
المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020).

الشكل (أ-3): النسبة المئوية لمعدل البطالة القياسي الفصلي للقوى العاملة في الفئة العمرية من 18-64 سنة حسب الجنس والعمر (2018-2021)



المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020.

الشكل (أ-4): العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت حسب الجنس والعمر



ملحوظة: العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت متاحة فقط في الربع الأخير لعام 2019 و2020. المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات من الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، 2019، 2020، 2021، ومبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة (OAMDI) للأعوام 2018، 2019، 2020.

Youssef, H. and C. Zaki. 2019. "From Currency Depreciation to Trade Reform: How to Take Egyptian Exports to New Levels?", Policy Research Working Paper No. 8809. The World Bank.

Zaki, C. 2017. "An Overview of Structural Imbalances in Egypt", *Egypte Monde Arabe*, « *L'État égyptien en quête de stabilité* », 16 (3): 99-124.

Zaki, C. 2022 [forthcoming]. "Why Don't Firms Grow? Evidence from Egypt", *International Journal of Economic Policy in Emerging Economies*.

Zaki, C. and H. Miniaoui. 2022. *The Impact of Trade and Investment Policies on Productive and Decent Work Country Report for Egypt*. International Labour Organization, METI Programme.

Assaad, R., C. Krafft and M.A. Marouani. 2021. "The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: Glimmers of Progress but Persistent Problems for Vulnerable Workers a Year into the Pandemic" ERF Policy Brief No. 57.

Amer, M., I. Selwaness, and C. Zaki. 2021. "Patterns of economic growth and labor market vulnerability in Egypt" in *Regional Report on Jobs and Growth in North Africa 2020*, edited by R. Assaad and M.A. Marouani, International Labour Organization and Economic Research Forum.

Herrera, S., C. Hurlin, and C. Zaki. 2013. "Why don't Banks Lend to Egypt's Private Sector?", *Economic Modeling* 33: 347-356.

Krafft, Caroline, Ragui Assaad, and Caitlyn Keo. 2021. "The Evolution of Labor Supply in Egypt, 1988-2018." In *The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Vulnerability*, edited by Caroline Krafft and Ragui Assaad, 13-48. Oxford: Oxford University Press.

شكر وتقدير
هذا التقرير بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ومشروع النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا (أضواء).



البريد الإلكتروني: adwa@ilo.org ◀

العنوان: 13 شارع البرازيل، 11211 الزمالك، القاهرة، مصر ◀

ilo.org/Cairo | [Twitter](#) | [Facebook](#) | [YouTube](#) ◀